



The Undersecretary

الوكيل

الرقم: و م / 22 / AA

التاريخ: 4/ أكتوبر 2022 م

منشور إعداد مقترحات موازنة العام المالي 2023 م

مقدمة:

- تمثل الموازنة العامة الاداة الرئيسية لتنفيذ برامج الدولة السنوية على كافة المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في توفير الخدمات الأساسية للمواطن كما تلعب الموازنة دوراً أساسياً في تشجيع القطاع الخاص ليقوم بدوره المنشود في ريادة الاقتصاد الوطني وزيادة مجالات شراكته.
- تهدف موازنة العام المالي 2023 م لتحقيق اهداف استراتيجية الإصلاح الاقتصادي والهيكلية والاستقرار الاقتصادي وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وزيادة الإيرادات من موارد حقيقية، تحسين معاش الناس وخفض معدلات الفقر تطبيق تقنية المعلومات والحكومة الالكترونية (التحول الرقمي)
- تستند سمات موازنة العام 2023 م على إنفاذ محتوى وأهداف التنمية المستدامة. الذي يستهدف القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية .
- كما تهدف الي تقوية ودعم شبكات الأمان الإجتماعي وإبتداع وسائل فاعلة لتخفيف حدة الفقر وتحسين المستوي المعيشي للمواطنين ودعم عمليات التمويل الأصغر والصغير بغرض زيادة الانتاج وخلق وظائف للشباب.
- يستند منشور إعداد الموازنة العامة للدولة للعام 2023 م على السمات العامة وموجهات موازنة العام المالي 2023 م .

الموجهات العامة :

- تحقيق استدامة الاستقرار الاقتصادي " باستقرار سعر الصرف وخفض معدلات التضخم وتحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات .
- رفع معدل الجهد المالي والضريبي في الناتج المحلي الإجمالي الي المستويات الإقليمية وسد منافذ التسرب والفاقد في العائد الضريبي وترشيد الإعفاءات الضريبية بتوسيع المظلة الضريبية وتحديث قواعد البيانات واستخدام افضل الممارسات التقنية خاصة في مجال ضريبة ارباح الاعمال والدخل والقيمة المضافة .
- ترتيب الأولويات في الانفاق الحكومي علي المستويين القومي والولائي بالتركيز علي اكمال المشروعات المستمرة في البنية التحتية خاصة المرتبطة بالإنتاج وزيادة الصادرات وتنشيط الاستثمار وتوفير الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب .
- رفع كفاءة إدارت الهيئات العامة والشركات الحكومية وتسريع مراجعتها واتخاذ قرارات بشأن الوحدات المتعثرة منها.
- التزام وزارة المالية بتحويلات الولايات شهرياً لمفوضية تخصيص الإيرادات وفق قانون قسمة الموارد علي ان تتولي بدورها القسمة الافقية للولايات لمقابلة الصرف علي مشروعات التنمية الولائية وبرامج السلام والتحويلات الجارية وانصبة الولايات من البترول وفق الأولويات التي تحددها .
- تخفيف حدة الفقر وتحسين المستوي المعيشي للمواطنين
- تخفيض البطالة خاصة بين الشباب.
- ترقية وإصلاح البيئة التعليمية وتحقيق شعار حصول الجميع على التعليم.
- دعم مسار التعليم التقني والتقاني والتدريب المهني والتعليم الحرفي .
- تسريع خطى إكمال مشاريع الخدمات الأساسية خاصة مياه الشرب والصحة والتعليم.
- الالتزام بالدعم المقدم للتعليم العالي وفق ما يتم الاتفاق عليه بين وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
- عدم تحميل الموازنة مقابلة أي نفقات اثناء العام من الولايات او من الشركات الحكومية و شركات المساهمة العامة خارج اطار اعتمادات الموازنة المجازة .
- الالتزام الصارم بقانون الاعتماد المالي المجاز وإلغاء أي قوانين خاصة تتعارض مع تنفيذ الموازنة وعدم ادراج أي معالجات بعد إجازة الموازنة .
- استيعاب عوامل درء المخاطر في جميع مراحل اعداد الموازنة
- إرساء دعائم التعايش السلمي وقيم الحوار والتواصل .

- بناء وتطوير قوة دفاعية وأمنية محترفة عالية الكفاءة لبسط هيبة الدولة.
- توطيد دعائم الحكم اللامركزي لضمان التوزيع العادل للسلطات والموارد.
- توسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص في إعداد الخطط والأنشطة الاقتصادية لإحكام التنسيق وتكامل دوره مع القطاع العام في تنفيذ البرامج والموازنة العامة والموازنة الشاملة المنبثقة عنها.
- استيعاب اقتصاديات المعرفة والمعلوماتية في إضفاء القيمة المضافة والميزة النسبية والقدرة التنافسية في الأسواق الخارجية .
- تشجيع الاستثمار الأجنبي وإزالة العقبات الإجرائية والتشريعية في سائر القطاعات الإنتاجية والخدمية بالتركيز على الولايات الأقل نمواً.
- تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تنمية وتطوير الخدمة المدنية بحسبانها عصب الأداء التنفيذي ورفع القدرات البشرية كأحد أهم ركائز إصلاح الدولة وإحداث التنمية وتطوير الأداء في الخدمة المدنية.
- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستكمال بناء الحكومة الإلكترونية وتطوير النظم الإدارية.
- معالجة وتخفيف الأثار السالبة للالزامات المالية والاقتصادية العالمية علي الاقتصاد الوطني باعتماد استراتيجية تنوع مصادر الدخل
- بسط السلام الشامل وفق برنامج سياسي واجتماعي وثقافي وقانوني يركز علي جمع ونزع السلاح وتوفير البيئة الملائمة للعودة الطوعية للنازحين وانفاذ مشروعات المياه وخفض الفقر .
- الاستمرار في معالجة الديون الخارجية وفق اتفاق مبادرة الدول الفقيرة والمثقلة بالديون (الھيبك) مع مجموعة نادي باريس والمؤسسات الدولية .
- معالجة الديون الداخلية بما يساهم في تحريك الية السوق والنهوض بالاقتصاد .

منرجية إعداد مقترحات الموازنة:

- اعداد الموازنة علي أساس الهيكل الحكومي المجاز علي المستوي القومي والولائي .
- تقوم الوزارات بتقديم مقترحات موازنات الوحدات الحكومية التابعة لها.
- إعداد مقترحات الموازنة وفقاً لنظام إحصاءات مالية الحكومة (GFS).
- أن تكون الموارد المالية المتاحة للموازنة أحد أهم المرتكزات المحددة لمستوى وسقوفات الإنفاق العام لكل القطاعات.
- إعداد مقترحات موازنة التنمية وفقاً لأولويات المشروعات وفي شكل مراحل محددة(برامج عمل) بأهداف وتكلفة وخطة تنفيذية .

- تقديم المقترحات فى نسخ إلكترونية وورقية عدد (3) نسخ وادخالها عبر نظام تخطيط موارد الحكومة (GRP) وإعداد مذكرة تفسيرية تتضمن المبررات لكل بنود الموازنة.
- إعداد وتقديم خطة وبرنامج عمل متكامل ومفصل للتعاقدات وشراء الأصول والتخلص من الفائض والخدمات المتوقعة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال العام 2023م.
- إشراف المسئول الأول بالوزارة على إعداد المقترحات وفقاً للمنشور ومتابعة مناقشتها مع الجهات المختصة.

الضوابط العامة لتقديرات الإيرادات العامة والانفاق العام:

أولاً: الإيرادات العامة:

1. إعداد مقترح تقديرات الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى وفق مؤشرات الإطار الاقتصادي الكلي للعام 2023م.
2. إستنباط مصادر إيرادية حقيقية جديدة لزيادة الموارد.
3. العمل على تعظيم العائد من المنتجات البترولية المحلية مع الأخذ في الاعتبار الأسعار العالمية للنفط.
4. الإلتزام بالاتفاقيات المبرمة مع دولة جنوب السودان لعبور النفط وفق الاسعار المتفق عليها.
5. الإلتزام بتوريد العوائد الجلييلة من المعادن والبترول والثروات الغابية وجميع الثروات الطبيعية الأخرى.
6. الإلتزام بقفل الحسابات الختامية وإنعقاد الجمعيات العمومية والاجتماعات السنوية لتحديد الفوائض والأرباح لدعم الخزانة العامة بموارد حقيقية.
7. تقدير إيرادات الرسوم الإدارية وفتات رسوم خدمات الهيئات العامة وفقاً للتكلفة الحقيقية.
8. إلتزام الشركات الحكومية بالعمل على أسس تجارية بمراجعة تكلفة أنشطتها بهدف تعظيم الأرباح.

ثانياً: المصروفات الجارية :

أ: تعويضات العاملين :

- (1) إعداد موازنة تعويضات العاملين إستناداً على قرار مجلس الوزراء بتحديد الجهاز التنفيذي وأهدافه وإختصاصاته وسلطاته ووحداته .
- (2) إعداد مقترحات تعويضات العاملين وفقاً للقوانين واللوائح والقرارات والمنشورات الصادرة بهذا الشأن مع إرفاق سجلات الوظائف المعتمدة من ديوان شؤون الخدمة المدنية القومية .
- (3) إرفاق الصرف الفعلي لموازنة العام 2022م حتى أكتوبر واستيعاب التصديقات التي صدرت من ديوان شؤون الخدمة المدنية القومية خلال العام وملاحظات المراجعة الداخلية لأجهزة الدولة .
- (4) رصد تكلفة البدلات والعلاوات والامتيازات وفق شروط الخدمة المجازة وحسب القوانين واللوائح المنظمة لذلك .

- (5) رصد إلتزام الحكومة نحو المعاش والتأمين الصحي حسب القانون .
- (6) أعداد تكلفة كل العاملين بالبعثات الدبلوماسية والعمالة المحلية بالسفارات وفقاً للقوانين وتقديرات أمتيازاتهم وبدلاتهم .
- (7) تقدير تكلفة الوظائف المراد شغلها للعام 2023 وفق الهياكل التنظيمية والوظيفية المجازة مع ذكر المبررات المؤيدة .
- (8) رصد التكلفة المتوقعة لتحسين معاشي الخدمة المدنية .
- (9) أن تُضمّن الهيئات العامة والشركات الحكومية تكلفة تحسين معاشات المفصولين تعسفاً في موازاناتها.

ب: شراء السلع والخدمات :

1. وضع مقترحات للوقود والكهرباء والمياه والصرف الصحي...الخ وفقاً للأسعار المحددة من الجهات المقدمة للسلعة أو الخدمة .
2. وضع مقترحات بالتكلفة الفعلية لبنود شراء السلع والخدمات الأخرى .
3. تضمين تكلفة الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة ورسوم هيئة الموانئ البحرية ورسوم المواصفات والمقاييس في موازنة شراء السلع والخدمات للوحدات التي لها مستوردات متوقعة .
4. تقدير التكاليف المبنية على عقود على أساس سنوي مع إرفاق نسخة من العقود مثال (الايجازات , النظافة , التأمين ,...الخ).

ج. البنود الممركزة:

1- البنود الممركزة (سلع وخدمات):

✚ الوفود والمؤتمرات والضيافة الرسمية:

تقديم مقترح تكلفة المؤتمرات وسفر الوفود الخارجية والضيافة الرسمية المتوقعة للوزارات للعام 2023 مع مراعاة الأتي:

1. الإلتزام بقرارات مجلس الوزراء فيما يلي سفر الوفود الرسمية من حيث العدد والفترة الزمنية.
2. تضمين مقترحات خطة المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية وتحديد الأعداد المشاركة وفقاً لقرارات مجلس الوزراء .
3. علي الوزارات و الوحدات تقديم خطة المؤتمرات والوفود المتوقعة للعام 2023م وتحديد تكلفتها في مقترحات موازنة السلع والخدمات .

✚ الخطة القومية للتدريب:

1. يقوم المجلس القومي للتدريب بإعداد مقترح برنامج التدريب الداخلى والخارجى بالتنسيق مع الوزارات والوحدات الإتحادية على أن تتضمن تفاصيل الخطة (الأعداد المستهدفة ومجالات التدريب وتكلفتها والجدول الزمنى لتطبيق الخطة، بما فيها البعثات طويلة الاجل).

2. تقوم وزارة التربية والتعليم بإعداد تقديرات مقترحات تأهيل المعلمين بما يتوافق مع خطة المركز القومي لتدريب المعلمين.

2-المنح:

✚ الاشتراك في المنظمات الدولية والإقليمية :

1. يجب أن تتضمن مقترحات الوحدات بيانات كاملة عن المنظمات الدولية والإقليمية المعنية .
2. أن يشمل ذلك رصد المساهمات السنوية وإجمالي المتأخرات والمبالغ المقترحة لسداد المتأخرات.

✚ تحويلات الولايات:

✦ التزام وزارة المالية بتحويلات الولايات شهرياً لمفوضية تخصيص الإيرادات وفق قانون قسمة الموارد علي ان تتولي بدورها القسمة الأفقية للولايات لمقابلة الصرف علي مشروعات التنمية الولائية وبرامج السلام والتحويلات الجارية وانصبه الولايات من البترول وفق الأولويات التي تحددها .

3-المنافع الإجتماعية :

1. إعداد مقترحات لبرامج دعم الأسر والشرائح الفقيرة وفقاً للأعداد المستهدفة والأسس والضوابط والمعايير التي تضمن عدالة توزيع الدعم المباشر.
2. إعداد مقترحات التأمين الصحي للأسر الفقيرة حسب الاعداد المستهدفة.
3. إعداد مقترحات دعم الأدوية والعلاج بالحوادث والعمليات والرعاية الصحية الأولية وعلاج نزلاء السجون وغذاءات السجون.
4. يتم إعداد مقترحات الصندوق القومي لرعاية الطلاب في جانب الكفالة المباشرة وفقاً للاعداد الفعلية للطلاب وللفترة المحددة للسنة الدراسية.

4-المصروفات الأخرى :

1. وهي الرسوم الجمركية والضريبية ورسوم المواصفات والمقاييس ورسوم هيئة الموانئ البحرية وأى رسوم خدمات اخرى ، التأمين الزراعي والإلتزامات القومية الممركزة.
2. تقدير مقترحات البندا اعلاه علي الواردات القومية فقط.

ثالثاً:الأصول غير المالية (التنمية القومية)

1. تقديم تقديرات المشروعات وفق مكونات محددة بوضوح يمكن قياسها وتصب في تحقيق الأهداف التي تركز علي زيادة قيمة مضافة حقيقية للمشروعات الاستراتيجية .
2. إيلاء أولوية للمشروعات الخدمية (الصحة والتعليم ومياه الشرب) .
3. الحد من تشييد المباني الحكومية الجديدة (مع النظر في إكمال العقود السارية لكل حالة على حده).
4. وقف إستيراد الأثاثات لمكاتب الدولة (على مستوى الحكومة الإتحادية والهيئات العامة والشركات الحكومية والولايات).

5. إعداد تكلفة التعاقدات للمشروعات المستمرة والتي بلغت نسبة التنفيذ فيها 60% مع توضيح المسدد منها والمتبقى والإلتزام المطلوب في العام 2023 م.
6. تضمين مقترحات المرتبات والتسيير الخاص بالوحدات التنفيذية وفق الأسس والضوابط.
7. رصد اعتمادات للتحويل الرقمي.
8. تضمين الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة ورسوم هيئة الموانئ البحرية ورسوم المواصفات والرسوم الأخرى في تكلفة المشروعات.
9. إعداد تكلفة المشروعات الممولة والمنفذة من المنظمات الطوعية الوطنية أو الأجنبية مع توضيح نسبة مساهمة الحكومة (المكون المحلي) في تلك المشروعات.

الخاتمة:

نرجو أن يكون هذا المنشور والاستمارات المرفقة معينة لكم في إعداد مقترحات موازنة العام المالي 2023 م بما يحقق الأهداف القومية والإستراتيجية المرجوة .

كما نأمل إرسال مقترحاتكم عبر عنوان البريد الإلكتروني التالي: budget@mof.gov.sd وتسليم عدد (3) نسخ ورقية من هذه المقترحات لوزارة المالية والتخطيط الإقتصادي (إدارة السياسات المالية وتنسيق الموازنة) في فترة أقصاها 13/أكتوبر 2022م، ويمكنكم الإطلاع على المنشور من خلال موقع الوزارة على الإنترنت: www.mof.gov.sd.



وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير،،،

عبد الله إبراهيم علي اسماعيل

وكيل وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي

معنون للسادة:

- الأمين العام لمجلس الوزراء.
- وكلاء الوزارات الإتحادية.
- الأمناء والمدراء العاميين للوحدات الحكومية
- المفوضيات والمجالس المتخصصة والمهنية.
- رئيس إتحاد أصحاب العمل السوداني.
- المدراء العاميين بوزارات المالية بالولايات.

مرفقات:،،

- عدد (4) إستمارات (CD).

صورة إلى:

- السيد/ وزير المالية والتخطيط الإقتصادي.

